الجمهورية اللبنانية
رئاسة مجلس الوزراء
الأمانة العامة

رقم المحضر: ٤١
رقم القـــرار: ١٦
ســنـــــــة: ٢٠٢٣

من محضر جلسة مجلس الوزراء

المُنعقدة في: السراي الكبير **يوم:** الأربعاء **الواقع في:** ٢٠٢٣/٠٦/٢١

الموضـوع: طلب وزارتي الاقتصاد والتجارة والزراعة الموافقة على آلية شراء القمح (الطري والقاسي) والشعير تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء رقم ١٣ تاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٠ (دعم زراعة القمح والشعير وتحديد السعر التشجيعي واستلام محصوليهما لموسم العام ٢٠٢٢).

المستندات: ـ الدستور لاسيما المادة /٦٢/ منه.
ـ قانون المحاسبة العمومية وتعديلاته.
ـ المرسوم الإشتراعي رقم ١٤٣ تاريخ ١٩٥٩/٦/١٢ (نظام مكتب القمح) لاسيما المادة /٣/ منه.
ـ القانون رقم ٢٤٤ تاريخ ٢٠٢١/٧/١٩ (قانون الشراء العام).
ـ قرارا مجلس الوزراء رقم ٢٧ تاريخ ٢٠١٠/١٠/٢٠ (برنامج تطوير زراعة الحبوب في لبنان وخاصة زراعة القمح والشعير) ورقم ١٣ تاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٠ (دعم زراعة القمح والشعير وتحديد السعر التشجيعي واستلام محوصليهما لموسم العام ٢٠٢٢).
ـ كتاب وزارة الزراعة رقم ٣/١٤٦٠ تاريخ ٢٠٢٣/٥/٢٢.
ـ كتاب وزارة الإقتصاد دون رقم وتاريخ والمسجل لدى رئاسة مجلس الوزراء تحت الرقم ٥٨٠ تاريخ ٢٠٢٣/٦/١٩.

إطّلع مجلس الوزراء على الموضوع والمُستندات المذكورة أعلاه،

وقد **تبيّن** منها أنّ المرسوم الإشتراعي رقم ١٤٣ تاريخ ١٩٥٩/٦/١٢ (نظام مكتب القمح) قد حدد في الفقرة الثانية من المادة الثالثة غاية مكتب الحبوب والشمندر السكري العمل على تنمية إنتاج الحبوب والشمندر السكري وتأمين تصريفها بأسعار تشجيعية دون الإضرار بمصلحة المستهلك،

رقم المحضر: ٤١

رقم القـــرار: ١٦

تاريخ القرار: ٢٠٢٣/٠٦/٢١

وتبيّن أنه بتاريخ ٢٠١٠/١٠/٢٠ وافق مجلس الوزراء بموجب قراره رقم ٢٧ على الخطة الزراعية المشتركة المقترحة من وزارتي الزراعة والإقتصاد والتجارة وقد تناولت تطوير زراعة الحبوب في لبنان وتحديداً القمح والشعير اللذين أدخلا في جدول الحبوب التي تتسلم المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري طلباتها وتنفيذ سياسة دعمها،

وتبيّن أنه بتاريخ ٢٠٢٢/١١/١٧ حدد البلاغ رقم ١ تاريخ بدء إستلام طلبات الزرع في جميع المحافظات اللبنانية وفترة التقديم والمستندات الواجب إرفاقها،

وبما أن غالبية المزارعين قد أحجموا عن تقديم طلبات زرع القمح والشعير لصعوبة الحصول على المستندات الواجب إرفاقها بالطلب، وبسبب عدم تمكن الوزارة من إستلام المحاصيل للمواسم السابقة، ولم تقدم أية طلبات للموسم الحالي ٢٠٢٣،

وبغية الإستفادة من منتوج القمح المحلي وإضافته إلى مخزون القمح المتوافر، بغرض إستعماله في إنتاج الطحين المعدّ لإنتاج الخبز العربي وتشجيع زراعته بطريقة إستلامه بسعر متقارب من سعر القمح العالمي، خاصةً بعد أن قامت وزارة الزراعة بتوزيع البذار للمزارعين من نوع القمح الطري الذي يصلح لإستخراج الطحين المحدد لصناعة الخبز العربي،

لذلك، فإن وزارتي الإقتصاد والتجارة والزراعة تعرضان الموضوع على مجلس الوزراء مقترحتين الموافقة على:

أولاً:

١. إستلام محصولي القمح والشعير المنتجين محلياً لموسم عام ٢٠٢٣

٢. تفويض وزيري الإقتصاد والتجارة والزراعة بما يلي:

أ- إتخاذ الإجراءات اللازمة لتنظيم ومواكبة كافة مراحل الإستلام لموسم ٢٠٢٣ كما وتنظيم عملية تقديم الطلبات لموسم ٢٠٢٤.

ب- تُعطى الأولوية في الإستلام للقمح الطري، حيث تُحدد فترتان للإستلام, فترة أولى للقمح للطري تليها فترة ثانية للقمح القاسي، ويقوم المزارعون بنقل قمحهم دكمة مباشرةً إلى مستودعات المطاحن

رقم المحضر: ٤١

رقم القـــرار: ١٦

تاريخ القرار: ٢٠٢٣/٠٦/٢١

الآلية وفق ما تُحدّده المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري, ويُخزن الشعير في مستودعات الإدارة في تلّ عمارة.

ت- تلزيم معهد البحوث الصناعية بطريقة الإتفاق بالتراضي للقيام بأعمال تبويب وتصنيف القمح والشعير بواسطة مختبر آلي نقّال، ويتولى هو أخذ العينات والإشراف على ذلك من وسائل النقل بواسطة مهندسين زراعيين يتولى هو تأمينهم وتكليفهم بهذه الأعمال ويكون مسؤولاً عنهم مسؤولية تامة.

ث- تأليف لجان مشتركة من وزارتي الإقتصاد والتجارة والزراعة وتحديد مسؤولياتها عملاً بأحكام المرسوم الإشتراعي رقم ١٤٣ تاريخ ١٩٥٩/٦/١٢ على أن تدفع تعويضاتها وفق ما تقترحه وزارة المالية من نبذة التعويضات المختلفة في مشروع موازنة المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري لعام ٢٠٢٣، على أن يتولى الموظفون المنتدبون من وزارة الزراعة ومصلحة الأبحاث العلمية الزراعية الإشراف المباشر والرقابة على عملية الإستلام.

ثانياً:

١. تحديد سعر شراء الطن الواحد من القمح من المزارعين لموسم عام ٢٠٢٣ بسعر وقدره /٢٩٠/ دولار أميركي للقمح القاسي، و/٢٧٠/ دولار أميركي للقمح الطري, على أن يتم الدفع للمزارعين بالليرة اللبنانية، وعلى أساس سعر الصيرفة الذي يُحدّده مصرف لبنان بتاريخ الدفع، ويعتمد هذا السعر للقمح القاسي والطري بمردود الإنتاج المحدد لكل منطقة وهو بمعدل /٥٠٠/ كلغ للدنم الواحد في قضائي زحلة والبقاع الغربي - راشيا، /٤٠٠/ كلغ لمحافظات لبنان الشمالي وعكار وبعلبك الهرمل، /٣٧٥/ كلغ في محافظتي النبطية ولبنان الجنوبي, وعدم إستلام أي كمية تفوق هذه المعدلات على أن يحسم من هذه الأسعار واحد بالمئة كمصاريف.

٢. تحديد سعر شراء الطن الواحد من الشعير بمبلغ وقدره /٢٤٠/ دولار أميركي وبمردود /٤٠٠/ كلغ للدنم الواحد في جميع المحافظات اللبنانية, وعدم إستلام أي كمية تفوق هذه المعدلات، ويُحسم ١% من هذه الأسعار كمصاريف ويُدفع الشعير بطريقة مماثلة للقمح.

رقم المحضر: ٤١

رقم القـــرار: ١٦

تاريخ القرار: ٢٠٢٣/٠٦/٢١

٣. يتمّ تسليم القمح المحلي المستلم مباشرةً للمطاحن الآلية المنتجة للدقيق المعدّ لإنتاج الخبز العربي، وذلك وفقاً للكوتا المعتمدة للقمح المستورد المدعوم، ويتوجب على المطاحن تسديد ثمن القمح المحلي المستلم بالليرة اللبنانية للخزينة العامة وفقاً للسعر المعتمد للقمح المستورد المدعوم.

٤. تسديد أثمان محاصيل موسم العام ٢٠٢٣ من القمح والشعير المنتجين محلياً وأعما العتالة والتصنيف والتبويب من الإعتمادات المرصدة لهذه الغاية في موازنة المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري لعام ٢٠٢٣ إضافةً إلى فتح إعتمادات إضافية بالمبالغ التي تفيض عن الإعتمادات الملحوظة.

أما الكميات المقدّر إنتاجها من القمح والشعير فهي تقريباً:

كمية الحبوب	السعر طن/ بالدولار الأميركي	سعر الدولار الأميركي على منصة صيرفة	المجموع
/٢٥,٠٠٠/ طن قمح طري	٢٧٠	٨٦,٢٠٠	/٥٨١,٨٥٠,٠٠٠,٠٠٠/ ليرة لبنانية
/٢٥,٠٠٠/ طن قمح قاسي	٢٩٠	٨٦,٢٠٠	/٦٢٤,٩٥٠,٠٠٠,٠٠٠/ ليرة لبنانية
/٥,٠٠٠/ طن شعير	٢٤٠	٨٦,٢٠٠	/١٠٣,٤٤٠,٠٠٠,٠٠٠/ ليرة لبنانية

أيّ ما مجموعه ثمن القمح والشعير: /١,٣١٠,٢٤٠,٠٠٠,٠٠٠/ ليرة لبنانية.

بنـــاءً عليـــه،

وبعـــد المُداولـــة،

رقم المحضر: ٤١

رقم القـــرار: ١٦

تاريخ القرار: ٢٠٢٣/٠٦/٢١

قرر المجلس الموافقة على اقتراح وزارتي الإقتصاد والتجارة والزراعة المذكورة أعلاه والمتعلقة بآلية شراء القمح (الطري والقاسي) والشعير تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء رقم ١٣ تاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٠ (دعم زراعة القمح والشعير وتحديد السعر التشجيعي واستلام محصوليهما لموسم العام ٢٠٢٢)، على أن يؤازر الجيش اللّجان المُختصّة بعملية استلام القمح.

القاضي محمود مكيّه

أمين عـام مجلس الـوزراء

يُبلّغ لجانب كلّ من:

- السادة الوزراء
- وزارة الزراعة
- وزارة الإقتصاد والتجارة
- وزارة الصناعة
- وزارة المالية
- المديرية العامة لرئاسة الجمهورية
- المديرية العامة لرئاسة مجلس الوزراء
- مؤسسة المحفوظات الوطنية
- مركز المعلوماتية
- المحفوظات